



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

أوراق اقتصادية | 30 كانون الأول / ديسمبر، 2024

تراصب وأخرى تحديات محدقة باقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط

حازم رحاحلة، وغازي العساف، ومريم هاني

وحدة الدراسات الاقتصادية

حازم رحاحلة

باحث و مدير وحدة الدراسات الاقتصادية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة دارمشتات للتكنولوجيا في ألمانيا (2005).

غازي العساي

العميد المساعد لشؤون البحث العلمي واستاذ اقتصاديات الدفاع المشارك في أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية بدولة قطر. حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ويلز سوانزي في المملكة المتحدة عام 2011.

مريم هاني

مساعد باحث بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصلة على الماجستير في اقتصadiات التنمية من معهد الدوحة للدراسات العليا، وبكلوريوس إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2024

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات وتقديرها وتقديم الدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاميلية عابرة للانتماءات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخططٍ من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البناء

ص. ب: 10277

الظعاين، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

4	مقدمة
4	أولاً: استكمال النهج الراديكالي والإمعان فيه
8	ثانياً: استراتيجية تراسب النفطية القائمة على التوسيع المفرط في الإنتاج
9	ثالثاً: الحرب التجارية
9	رابعاً: إمكان إضرار نهج تراسب بالاقتصاد الأميركي نفسه
10	خامساً: إمكان تأثير غالبية الاقتصادات بنهج تراسب سلبياً وإمكان تأثير الشركاء التجاريين به على نحو أكثر حدة
11	سادساً: النقمة على الجهاز الفدرالي
11	سابعاً: تراسب والمهاجرون
12	ثامناً: الدول العربية المصدرة للنفط وأجندة تراسب السياسية والاقتصادية
12	1. الآثار المباشرة: المديان المتوسط والبعيد
13	2. ضغوط غير مباشرة، لكنها سريعة التأثير
13	تاسعاً: اعتبارات أخرى ستزيد التحديات حدة
14	عاشرًا: التداعيات المالية على الدول العربية المصدرة للنفط
17	حادي عشر: ماذا بعد؟
18	المراجع



مقدمة

يبدي العديد من الاقتصاديين والمتخصصين في حزم البرامج والسياسات كثيراً من الهواجس والمخاوف بشأن ما يتوعّد الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب بتنفيذه ما إن يتولى رئاسة الولايات المتحدة الأميركيّة في 20 كانون الثاني / يناير 2025. ويبدو أنه عازمٌ على المضي في تنفيذ ذلك، بل ربما يكون عازماً على توسيع حدة ما يتوعّد به ونطاقه. وإضافةً إلى غياب مبررات موضوعية تستدعي منه تبني مثل هذه البرامج والسياسات بتلك الحدّية، يرى العديد من الاقتصاديين أنها لن تأتي بالرفاه للأميركيين والمنعنة للاقتصاد الأميركي، بل إنها قد تفضي إلى نقيف ذلك، وأن هذه السياسات ما هي إلا ترسيخ لمنظومة الريعية المحسوبية.¹ Corny Rentierism.

وفي الوقت الذي لم يفصح فيه ترامب عن أي سياسة مباشرة تجاه البلدان المصدرة للنفط، فإن غالبية الإجراءات والتدابير التي يعتزم إقرارها وتنفيذها قد تؤثر سلبياً في المصالح الاقتصادية لهذه البلدان، وخصوصاً من حيث عوائدها من القطاع الهيدروكربوني. وقد يبدو، في أول وهلة، أن مخططات ترامب لدفع القطاع الهيدروكربوني الأميركي للتوسيع في أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي المسال قد تشكّل الهاجس الأبرز لدى صناع القرار والمعنيين لدى البلدان المصدرة للنفط والغاز، ذلك أن التحديات المرتبطة بحزم الإجراءات غير النفطية، وفي مقدمتها الإمعان في السياسات التجارية الحمائية، وخفض الإنفاق العام، وترحيل المهاجرين غير القانونيين، وتقييد الهجرة، وغير ذلك من التدابير المزعومة إقرارها وتنفيذها، قد تكون هي الأسرع تأثيراً في اقتصادات هذه البلدان.

من هنا، تحاول هذه الورقة التحليلية البحث في دوافع تبني ترامب لنهجه الحالي الذي يبدو أكثر شراسة وحدة من السياسات التي انتهجهما خلال فترة حكمه الأولى، وتحاول أيضاً تحليل اتجاهات تأثيراتها الاقتصادية المحتملة، فضلاً عن تأثيراتها في اقتصادات البلدان العربية المصدرة للنفط.

أولاً: استكمال النهج الراديكالي والإمعان فيه

بقي أقل من شهر قبل توليّ دونالد رئاسة الولايات المتحدة. ويعتقد أنه سيستهل ولايته بجملة من القرارات التنفيذية التي تتضمّن أهدافاً وغايات متعددة، سبق أن تعهد بتحقيقها أمام ناخبيه. فقد سبق أن أعلن عن نية إدارته إقرار حزمة من القرارات العاجلة خلال المئة يوم الأولى، وهي فترة اتخذت أهميتها مع نجاحات تشريعية للرئيس الأميركي الأسبق فرانكلين ديلانو رووزفلت خلال المئة يوم الأولى من بداية حكمه في عام 1933، وأصبحت منذ ذلك الدين مقياساً رعياً لفاعليّة، وأصبحت أيضاً تشكّل عنواناً لسياسات الرؤساء الجدد وفعاليّتهم.

لم يكتفي ترامب، خلال حملته الانتخابية، بإذكاء هموم الناخبين الاقتصادية وتضخيمها، بل زرع هواجس مقلقة تجاه المستقبل، ألقى من خلالها باللائمة على الإدارة الحالية بسبب تقاعسها عن اتخاذ التدابير الفضورية لمواجهة المنافسين التجاريين الخارجيين - وفي مقدمتهم الصينيون - الذين أصبحوا، بحسب خطاباته وتصريحاته، يشكلون تهديداً متنامياً للاقتصاد الأميركي، وخصوصاً في مجال الصناعة؛ ومن ثم رأى في ذلك تهديداً كبيراً للعملة الأميركيّة.

لا يمكن الجزم بما هيّة الإجراءات الفعلية التي ستتّخذها الإدارة الأميركيّة ابتداءً من 20 كانون الثاني / يناير 2025، ولكن المتبع لخطابات ترامب ومداخلاته، بعد فوزه في الانتخابات الأخيرة، يدرك تماماً عزمه على اتخاذ إجراءات حادة وسريعة في ملفين أساسيين سيشكّلان العنوان الأبرز لنهجه المُقبل؛ أولهما مرّط بالهارجين غير

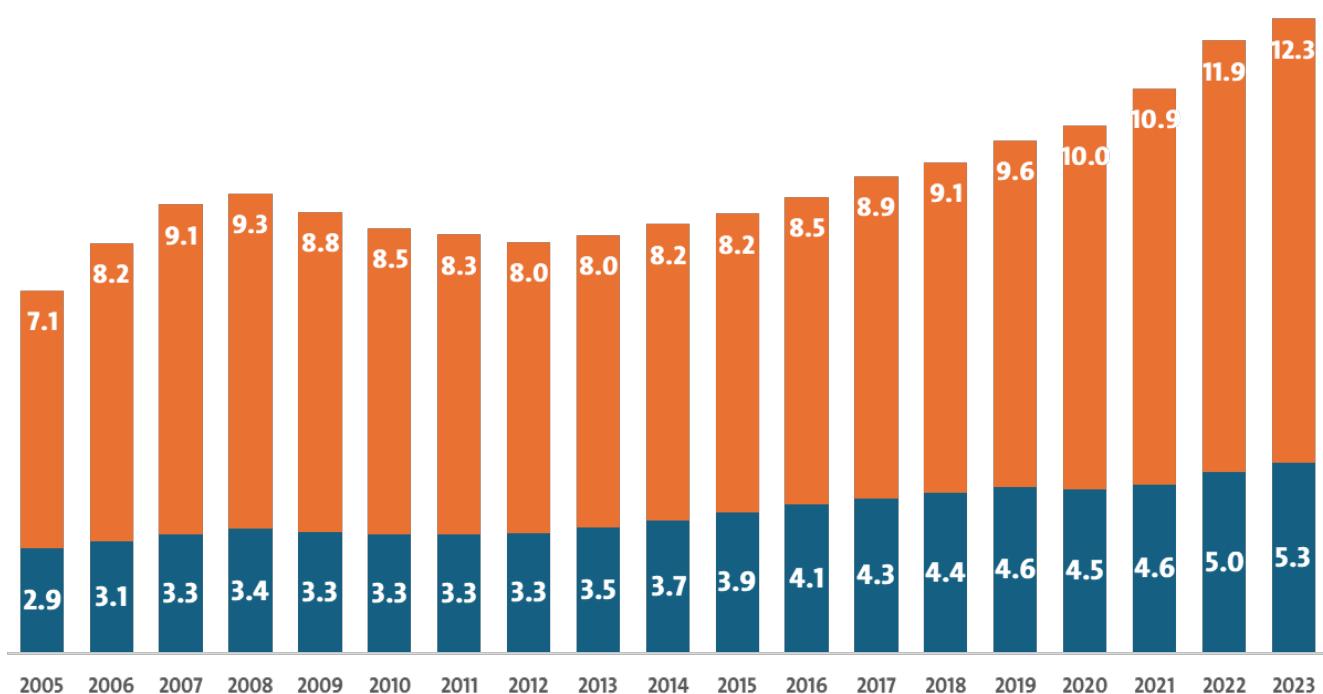
¹ J. Stiglitz, "The Perils of a Trump-Musk Economy," Project Syndicate, 1/11/2024.



الشريعين، وثانيهما متعلق بالملف الاقتصادي الذي شهد في السنوات الأخيرة الماضية تحديات صعبة تمثلت أساساً في معدلات التضخم الاستثنائية التي شهدتها الولايات المتحدة بسبب التوسيع الكبير في البرامج التي أقدم على تنفيذها تراثه لاحتواء تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) التي تزامنت مع ارتباكات ملحوظة في جانب العرض، واحتدام حدة الضغوط الجيوسياسية العالمية، وارتفاعات كبيرة في أسعار الفائدة دفع بها البنك الفدرالي الأميركي لاحتواء التضخم.

وبطبيعة الحال، ألقت هذه التحديات بثقلها على المستهلك الأميركي، الذي لم يحقق دخله الوسيط نمواً إلا خلال عام واحد من سنة 2019؛ فقد ارتفع في عام 2023 بنحو 4 في المئة مقارنةً بما كان عليه في عام 2022.² وتزامن ارتفاع أسعار الفائدة مع ارتفاع ملحوظ في مديونية العائلات التي وصلت في الربع الأول من العام الحالي إلى مستويات قياسية جديدة عند نحو 17.9 تريليون دولار، مرتفعة بذلك بنحو 30 في المئة عن مستوياتها قبل خمس سنوات. وعلى الرغم من هذا الارتفاع الكبير في المديونية العائلية، فإن هذه المديونية تظهر منحسرة عند نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للولايات التي تبلغ حالياً نحو 72 في المئة، وهي أقل كثيراً من المستويات القياسية التي وصلت إليها قبل الأزمة المالية العالمية عند ما يعادل حجم الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (1)
مديونية الأسر في الولايات المتحدة (تريليون دولار)



المصدر:

Federal Reserve Bank of New York, Center for Microeconomic Data, *Household Debt and Credit Report*, Q12024,
accessed on 12/12/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQqp>

² G. Guzman & K. Melissa, *Income in the United States: 2023*, United States Census Bureau, Report no. P60-282, September 10, 2024.

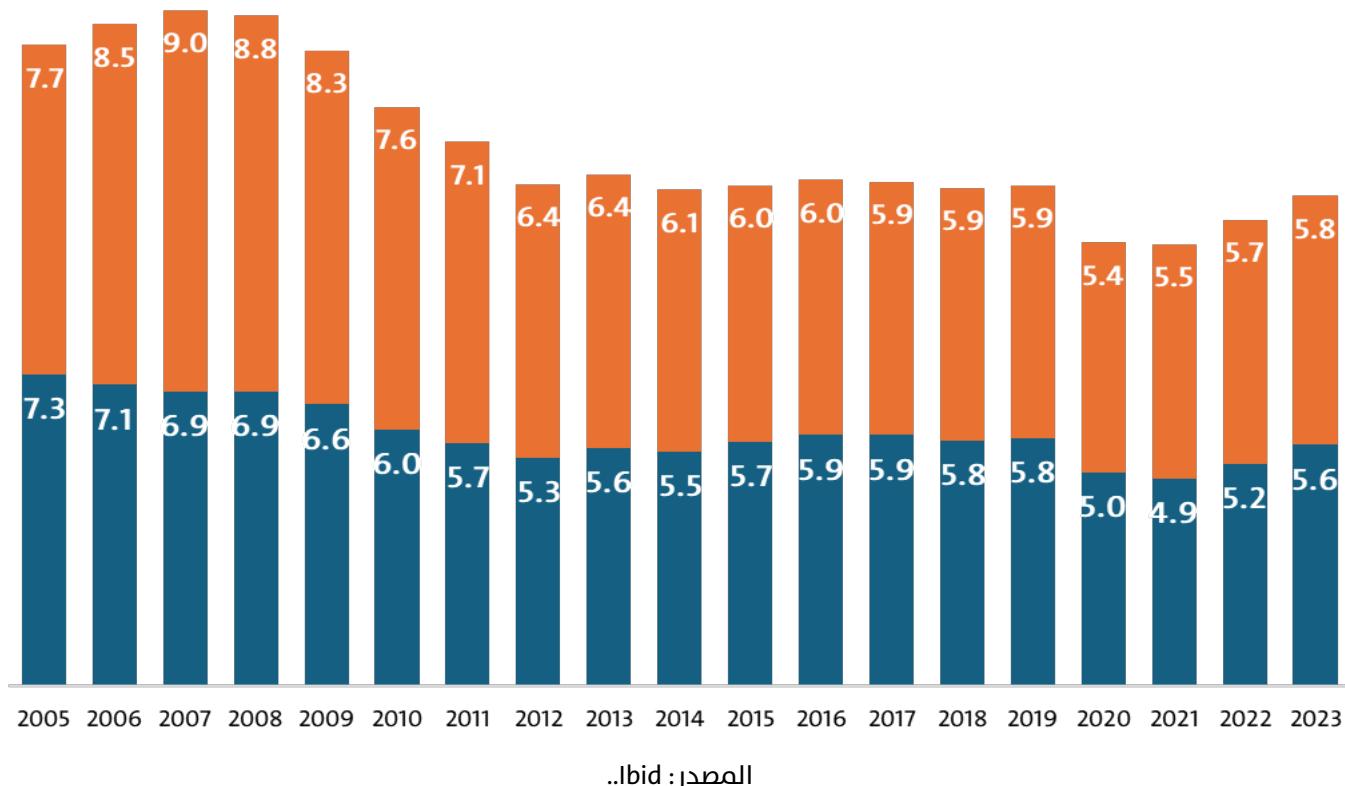
³ Federal Reserve Economic Data of St. Louis, *Household Debt to GDP for United States*, Report no. HDTGPDUUSQ163N (Aug 1, 2024) accessed on 10/11/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQoW>



ينطبق الأمر ذاته على خدمة مدینونیة الأسر التي ما زالت تستحوذ على جانب أقل من الدخل المتاح للأسر الأميركي عند نحو 11.5 في المئة، مقارنة بأكثر من 15 في المئة خلال الفترة 2005 - 2008. لكن ما هو لافت في وثيرة تطور مدینونیة الأسر الأميركي، في أثناء سنوات قليلة مضت، هو ارتفاع حصة القروض الشخصية والاستهلاكية من المدینونیة الإجمالية، وهي قروض مرتبطة بآجال أقل وبأسعار فائدة أعلى، وإذا ما واصلت الارتفاع، فإن ذلك سيعني بالضرورة استحواذ خدمة الدين على جانب أكبر من مداخيل هذه الأسر.

الشكل (2)

خدمة مدینونیة الأسر في الولايات المتحدة من الدخل المتاح للأسرة (في المئة)

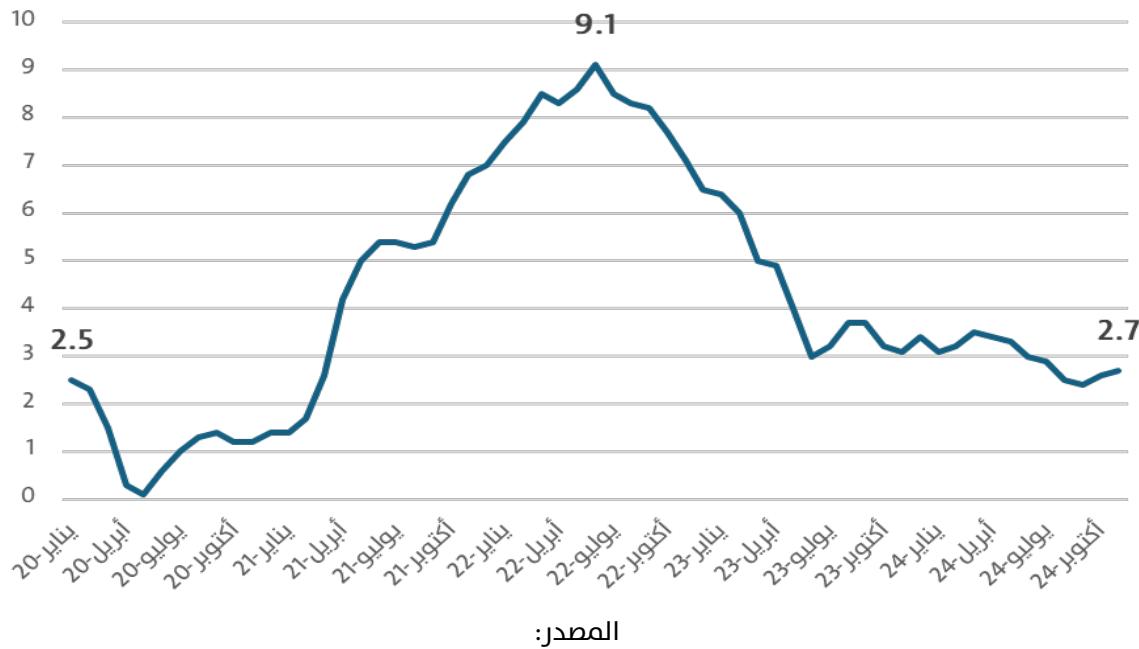


إن التضخم، الذي طالما شكل دجة قوية لانتقاد نهج السياسات التي اتبعها الرئيس الأميركي جو بايدن، بدأ فعلاً في الانحسار بعد سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها البنك الفدرالي الأميركي لاحتواء المعدلات القياسية التي وصل إليها في الأعوام الثلاثة الماضية، ولا سيما من خلال الزيادات المستمرة في أسعار الفائدة. فبعد أن وصل التضخم إلى مستوى قياسي عند نحو 9.1 في المئة في منتصف عام 2022، وهو المستوى الأعلى منذ بدايات ثمانينيات القرن العشرين، واصل معدل هبوطه التدريجي، حتى إنه وصل، في تشرين الأول / أكتوبر من هذا العام، إلى نسبة 2.6 في المئة.



الشكل (3)

معدل التضخم الشهري المسجل في الولايات المتحدة على أساس سنوي (في المئة)



المصدر:

U.S Bureau of Labor Statistics, "12-Month Percentage Change, Consumer Price Index," accessed on 26/12/2024, at:
<https://acr.ps/1L9zRkU>

يضاف إلى ما تقدم ذكره أن سوق العمل الأمريكية ومعدلات البطالة المسجلة في الولايات المتحدة كلتاهمما في أفضل حالاتها، وأنهما تقتربان من مستوياتهما في الفترة الأولى لولاية ترامب، بل إنهما أفضل بحسب اعتبارات عديدة، حتى مع استثناء الانتكاسة التي تعرض لها سوق العمل في السنة الأولى من جائحة كورونا (السنة الأخيرة من رئاسة ترامب).

لكن التطورات التي يشهدها الاقتصاد الأميركي في الآونة الأخيرة، التي يمكن وصف اتجاهها العام بأنه اتجاه إيجابي، ربما لن تثنى ترامب عن السير قدماً في الخطط والبرامج الاقتصادية التي تعهد بإطلاقها. ففي مسألة التضخم على سبيل المثال، كان تركيزه على أسعار الوقود التي أرجع ارتفاعها إلى القيود التي فرضتها إدارة بايدن على استخراج النفط والغاز، وإلى الصراعات والتوترات الجيوسياسية التي أخفقت فيها أيضاً، بحسب وصفه، في احتوائهما. وعلى الرغم من التراجع الملحوظ الذي شهدته أسعار الوقود في الولايات المتحدة واقترابها من المستويات المسجلة خلال الفترة الأخيرة من رئاسته، فإن ترامب يصر على روايته، وعلى إثارته حالة من النقاوة تستدعي منه التدخل لحماية المستهلك الأميركي من سطوة النفط ومنتجيه، وذلك في وقت أصبحت فيه الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط عالمياً؛ إذ تشكل ودتها نحو 22 في المئة من حجم الإنتاج العالمي. وتبدو رؤية ترامب لأسعار الوقود في الولايات المتحدة متفائلة جداً، وقد لا تنسمح مع المعطيات الاقتصادية والإنتاجية. فالسعر الذي يسعى لتحقيقه، والذي يبلغ نحو 1.8 دولار بالنسبة إلى غالون النفط، هو في حدود الأسعار التي كانت سائدة قبل نحو 20 عاماً عندما كان سعر النفط في حدود 45 دولاراً أميركياً، وهي الفترة التي تضاعفت خلالها أسعار السلع والخدمات في الولايات المتحدة، شأنها في ذلك شأن غالبية دول العالم، فضلاً عن أن مثل هذا المستوى من الأسعار لن يكون كافياً لتغطية تكلفة إنتاج النفط في الولايات المتحدة نفسها.



ثانياً: استراتيجية تراسب النفطية القائمة على التوسيع المفرط في الإنتاج

تشير تصريحات تراسب المتكررة، ومعلومات لمسؤولين في إدارته الانتقالية، إلى أن الأيام الأولى من حكمه ستشهد حزمة من الإجراءات تهدف إلى إحداث خفض ملموس في أسعار الوقود المحلية من خلال تحقيق نمو مطرد في الطاقات الإنتاجية النفطية على الأراضي الفدرالية. وقد تتضمن الحزمة الأولى تسريعاً في إصدار موافقات الحفر واستخراج النفط والغاز على الأراضي الفدرالية التي سبق أن قام بايدن بتعليقها، وذلك في وقت أصبحت فيه الأراضي هذه مصدراً نحو ربع إنتاج الولايات المتحدة من النفط، ونحو 12 في المئة من إنتاج الغاز الطبيعي المسال. وبالتالي مع ذلك، تشير معلومات إلى توجه تراسب إلى الكونغرس الأميركي لحشد تمويلات إضافية من أجل دعم المخزون الاستراتيجي للنفط، بعد أن أقدمت الإدارة الحالية على استخدام جانب كبير منه لاحتواء الأسعار النفطية، وهو إجراء يُنظر إليه على أنه محفز للشركات النفطية من أجل توسيع إنتاجها في المدى القريب.⁴ ويتوقع المراقبون إطلاق العنوان للسير قدمًا بمشروع الأنابيب الناقل للنفط من كندا الذي طالما كان موضوعاً لانتقاد المدافعين عن البيئة، وقد عمل بايدن على تعليق أولى مراحل تنفيذه خلال يومه الأول في البيت الأبيض. وفي جميع الأحوال، سيواجه المشروع عقبات كبيرة، وسيحتاج إلى جهد كبير وترتيبات حثيثة لإعادة إطلاقه، وسيحتاج كذلك إلى أعوام عديدة قبل الانتقال إلى مرحلة التشغيل.⁵

ومن المحتمل، أيضاً، أن تشمل حزمة تراسب النفطية عكساً لعدد من القرارات التي اتخذتها إدارة بايدن من أجل "ضبط إيقاع" القطاع النفطي لاعتبارات بيئية؛ في مقدمتها رفع رسوم التعدين (الاستخراج) وتكلفة تأجير الأراضي الفدرالية. ففي نيسان / أبريل 2024، وفي خطوة تعد الأولى من نوعها خلال أكثر من 100 عام، شرعت إدارة بايدن في زيادة رسوم التعدين واستخراج النفط والغاز والفهم على الأراضي الفدرالية، وفرضت على الشركات زيادات في حجم سندات الضمانات التي يجب أن تقدمها قبل الشروع في عمليات الحفر الاستراتيجية.⁶

وفي نظرة استشرافية شمولية، وعلى نحو استثنائي، ستطلق سياسة تراسب العنوان للإمكانات الإنتاجية في القطاع الهيدروكربوني، بشقيه الاستراتيجي والتحوليلي. فهي ستعمل على تسريع إصدار موافقات الحفر والاستخراج، وتعزيز المخزون الاستراتيجي، والتخلص من الالتزامات البيئية والقيود التنظيمية المرتبطة بها، إضافةً إلى منح امتيازات ضريبية للقطاع، وغير ذلك من الإجراءات التي يمكن أن تعزز المعروض من النفط ومشتقاته، ولن يكون الغاز الطبيعي المسال استثناءً في هذا الشأن.

في هذا السياق، ربما يُطرح السؤال: كيف يمكن أن تؤثر حزمة الإجراءات هذه في أسعار النفط والغاز عالمياً؟ بطبيعة الحال، لا يمكن تقديم إجابة محددة عن مثل هذا السؤال. فأسعار النفط تتأثر باعتبارات عوامل مرتبطة بدينامية الطلب والعرض، وربما تتأثر على نحو أكثر تأثيراً، باعتبارات أمنية وجيوسياسية، وبآفاقها المستقبلية التي أصبحت اليوم على درجة شديدة من التوتر وعدم اليقين على نحو ما يشهده العالم منذ عقود. وحتى مع تحديد هذه الاعتبارات، فإن درجة تأثير أسعار النفط عالمياً بالسياسة النفطية لتراسب مستعدة على كيفية تعامل المنتجين مع أي انخفاض قد يطرأ على الأسعار. إن هذا الأمر ليس عرتهنا بكيفية تعامل منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" مع الفوائض المحتملة في العرض فحسب، بل إنه عرتهن أيضاً بمدى تأثير مختلف المنتجين - بمن فيهم المنتجون في الولايات المتحدة - بالانخفاضات الممكنة في أسعار النفط عالمياً، خصوصاً في حال اقترابها من تكاليف إنتاجه، أو انخفاضها مقارنة بهذه التكاليف؛ إذ توجد آليات ذاتية داخل القطاع قد تدخل دون تحقق انخفاض كبير في أسعار النفط عالمياً.

⁴ J. Renshaw, "Exclusive: Trump Prepares Wide-Ranging Energy Plan to Boost Gas Exports, Oil Drilling, Sources Say," *Reuters*, 27/11/2024, accessed on 28/12/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQZu>

⁵ P. Duhatschek, "Is Trump Really Planning to Revive Keystone XL? And is there Even Life Left in that Pipeline Plan?" *CBC News*, 1/12/2024, accessed on 28/12/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQTh>

⁶ C. Davenport, "Biden Administration Raises Costs to Drill and Mine on Public Lands," *The New York Times*, 12/4/2024, accessed on 28/12/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQjb>



ثالثاً: الحرب التجارية

إنّ ملامح السياسة التجارية الخارجية للولايات المتحدة خلال الفترة المقبلة أصبحت واضحة ومُؤكدة بشأن هدف رئيس متمثل في الحماية المفرطة، وذلك على الرغم من تضارب المعلومات بشأن حجم الضرائب الجمركية الإضافية التي ستفرضها إدارة ترامب على شركائها التجاريين. مما يُعلن من تصريحات، وما يُيدو من معلومات، يؤكد كله أن "الدفع الأولى" من القرارات التنفيذية للرئيس المنتخب ترامب ستتضمن فرض ضرائب جمركية على كل مستورّدات الولايات المتحدة السلعية، على نحو قد يتجاوز في حدّته ما جرى تبنيه خلال فترة رئاسته الأولى في البيت الأبيض، وهي إجراءات تستهدف الصين أساساً، ثمّ المكسيك وكندا.

في هذا المجال، ربما يُطرح السؤال: هل يمكن أن تستمر هذه السياسة خلال السنوات الأربع المقبلة من رئاسة ترامب؟ إنّ هذه السؤال قد يرتبط بمدى قدرة هذه السياسات نفسها على تحقيق أهدافها، وبمدى تأثيرها في مكونات الاقتصاد الأميركي أيضاً، وفي مقدمتها المستهلكون والعاملون والمستثمرون في مختلف القطاعات الاقتصادية، وليس في القطاع الصناعي الذي تهدف تلك الإجراءات لحمايته فحسب. فهذا القطاع، تديداً، هو من أكثر القطاعات تأثيراً في سائر القطاعات الإنتاجية والخدمة ومن أكثرها تشابكاً معها أيضاً، وأيّ دفعـة، أو صدمة قد يتعرض لها، ستمتد آثارهما حتماً إلى باقي الأنشطة والقطاعات.

ربما كان السيناريو الأكثر احتمالاً هو المضي قدماً في هذه السياسات، وربما الإمعان فيها أكثر فأكثر، بغضّ النظر عن نتائجها في الواقع. إنّ المُتتبع لنهج ترامب خلال فترة حكمه الأولى، وتصريحاته ومداخلاته في حملته الانتخابية الأخيرة، يدرك تماماً أنّ القناعات الشخصية - وربما مصالح الفئة الضيقة التي تؤثر في هذه القناعات - هي المحرك الرئيس لسياساتـه العامة. ثمّ إنه يُعرف عنه استخدامه لـ"سياسة العصا" التي يهدف من خلالها إلى الضغط بأدوات مختلفة، وفي مقدمتها الأداة الاقتصادية، لتجقيق مكاسب وتنازلات تفاوضية، وهذا الأمر بدا واضحـاً في الفترة الأخيرة عندما ربط الرئيس ترامب مسألة فرض الضرائب الجمركية بمدى تعاون السلطات المكسيكية، وبقدرتها على ضبط هجرة مواطنيها غير القانونية إلى الولايات المتحدة، وبقدرتها كذلك على ضبط عمليات تهريب المخدرات في المناطق الحدودية بين البلدين.

رابعاً: إمكان إضرار نهج ترامب بالاقتصاد الأميركي نفسه

إنّ الإصرار على نهج الحماية يلقى معارضة شديدة لدى أغلب الاقتصاديـين والمختصـين الذين يقاربون بين سياسة ترامب التجارية وقانون التعرفة الجمركية لعام 1930، وهو القانون الذي يطلق عليه تعرـفة سموـت - هاولي (نسبة إلى السيناتور ريد سمـوت والنائب ويليس كـ. هـاولي اللذـين كان لهـما دورـ كبيرـ في إقرار هذا القانون). وقد جاء هذا القانون بالأهداف نفسها التي يروج لهاـ ترامب، وفرضـ ضرائبـ جـمـركـيةـ تـبـلغـ نحوـ 20ـ فيـ المـئـةـ علىـ 20ـ ألفـ سـلـعـةـ مستـورـدةـ؛ـ ماـ دـفـعـ الدـوـلـ الـمـتـضـرـرـةـ مـنـهـ إـلـىـ اـتـخـاذـ خـطـوـاتـ مشـابـهـةـ،ـ وـقـدـ أـفـضـىـ ذـلـكـ فـيـ الـحـصـيـلـةـ،ـ إـلـىـ انـكـماـشـ دـجـمـ التـجـارـةـ الـخـارـجـيـةـ لـدـىـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـدـدـةـ،ـ فـيـ الـفـتـرـةـ 1929ـ 1933ـ،ـ بـنـدوـ 66ـ فـيـ الـمـئـةـ،ـ وـأـسـهـمـ فـيـ تـعمـيقـ حـالـةـ الرـكـودـ الـاـقـتـادـيـ (ـالـكـسـادـ الـعـظـيمـ)ـ الـتـيـ كـانـتـ تـعـانـيـهـ،ـ وـأـسـهـمـ كـذـلـكـ فـيـ اـزـدـيـادـ مـعـدـلـاتـ الـبـطـالـةـ إـلـىـ مـسـتـوـيـاتـ قـيـاسـيـةـ،ـ بـحـيثـ إـنـهـاـ بـلـغـتـ نـحـوـ 25ـ فـيـ الـمـئـةـ؟ـ

وأشـارتـ العـدـيدـ مـنـ الـدـرـاسـاتـ إـلـىـ أـنـ الـضـرـيبـةـ الـجـمـركـيـةـ الـتـيـ فـرـضـهـاـ تـرـامـبـ عـلـىـ الـمـسـتـورـدـاتـ مـنـ الـصـينـ إـلـىـ فـتـرـةـ حـكـمـهـ الـأـولـىـ،ـ وـتـوـسـعـتـ فـيـهـاـ فـيـمـاـ بـعـدـ إـدـارـةـ بـاـيـدنـ،ـ قـدـ أـسـفـرـتـ عـنـ اـرـتـفـاعـ عـامـ فـيـ تـكـالـيفـ الـإـنـتـاجـ

⁷ K. Alam, "Why Trump's new Tariffs Echo the 1930 Law Causing Great Depression," *TRT World*, 29/11/2024, accessed on 28/12/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQLc>



وانخفاض في مستويات الاستثمار. ثم إن الضريبة الجمركية التي تزمع إدارة ترامب فرضها على مستوردات الولايات المتحدة من المكسيك وكذلك قد تكون تأثيراتها أشد وقعاً على الاقتصاد الأميركي، لأن المستوردات من هذين البلدين، التي بلغت في عام 2023 نحو 900 مليار دولار أمريكي، لا تنحصر في السلع النهائية، بل إن غالبيتها تتدخل مع سلاسل الإنتاج في قطاعات رئيسة؛ مثل صناعة السيارات، والمعدات الطبية، والطاقة والزراعة، فضلاً عمّا يرتبط بذلك من أعداد كبيرة للعمالة التي تعتمد على التجارة البينية مع هذين البلدين، وهي تقدر بنحو 17 مليون عامل؛ أكثر من 4.5 ملايين منهم في الولايات المتحدة.

وفي الوقت الذي يعوّل فيه أنصار السياسات الحمائية على دور هذه السياسات في تحفيز الصناعات المحلية ودفعها إلى النمو والتوسّع، لم تُظهر الدراسات التي تناولت أثر التعرفة الجمركية التي فرضتها إدارة الرئيس ترامب الأولى على مستوردات الحديد من الصين أيّ أثّر يُذكر على مستوى التشغيل في هذا القطاع، بل على العكس من ذلك؛ فعدد العاملين فيه عام 2020 تراجع بنحو 5 في المائة مقارنة بعدهم في عام 2018. وتزامن ذلك مع تراجع أعداد العاملين في القطاعات المرتبطة بقطاع الحديد بعد أن أفضت هذه السياسة إلى ارتفاع أسعاره المحلية التي تُعد مدخل إنتاجي أساسياً لقطاعات متعددة؛ بما فيها الزراعة وصناعات الآلات والمعدات. وعلاوة على ذلك، ثمة توافق كبير بين الاقتصاديين تدعّمه أدلة وبراهين على أن هذه السياسات قد أضرت فعلاً بالمستهلك الأميركي بعد لجوء القطاعات المتضررة منها إلى تمرير جانب من الارتفاع في التكاليف إليهم من خلال رفع أسعار منتجاتها⁸. وإذا ما نجحت سياسة ترامب في الحد من الإضرار الصادرات التجارية، فمن شأن ذلك أن يلحق الضرر بالصناعات الأمريكية التي ستتأثر تنافسيتها سلبياً بالارتفاع المحتمل في سعر صرف الدولار الأميركي المدفوع بتراجع المستوردات الأمريكية.

خامساً: إمكان تأثير غالبية الاقتصادات بنهج ترامب سلبياً وإمكان تأثير الشركاء التجاريين به على نحو أكثر حدة

لا يعني هذا التأثير أن الدول التي ستدفع صادراتها للضرائب الجمركية الجديدة ستكون بمأوى عن تداعياتها السلبية. وأيّاً كانت السياسات التي ستتبعها الدول المستهدفة بالتعرفة الجديدة في التعامل مع هذا التحدي المنتظر؛ سواء بالتحويل على آليات سعر الصرف لامتصاص جانب من تداعياتها على صادراتها إلى الولايات المتحدة، أو بالرد بالمثل على الإجراءات الأمريكية المحتملة، فإن التعرفة الجديدة في حال إقرارها ستقيّد نمو اقتصاداتها، وستلحق الضرر بالاستثمارات القائمة على أراضيها أو التي تستهدف جذبها. فال Seksik، على وجه الخصوص، التي تمثل صادراتها إلى الولايات المتحدة نحو 85 في المائة من صادراتها الكلية، طالما مثلت موطنًا للاستثمارات الصينية التي كانت تتدّرّج منها بوابة عبور إلى الأسواق الأمريكية. وفي الآن نفسه، مثل ذلك محاولة لتجاوز القيود المتنامية التي تفرضها الولايات المتحدة على مستورداتها المباشرة من الصين. وستتأثر كندا أيضاً على نحو ملحوظ بالتعرفة الجديدة؛ خصوصاً من حيث الجوانب المرتبطة بصناعة السيارات والخشب، وغير ذلك من المنتجات غير النفطية. أما صادراتها من النفط الخام، التي تشكّل نحو 27 في المائة من صادراتها السلعية إلى الولايات المتحدة، فلا يُتوقع أن يكون للتعرفة تأثير ملحوظ و مباشر فيها، حتى إن نجحت استراتيجية ترامب في زيادة إنتاج الولايات المتحدة من النفط؛ إذ إن الاستراتيجية لا تحقق بديلاً من النفط الكندي الذي ضممت على أساسه مصافي التكرير⁹. وعلى النحو نفسه، ستكون الصين أمام تحدٍ أكبر من الذي واجهته خلال فترة رئاسة ترامب الأولى، فهي في الأساس خضعت لإجراءات اقتصادية من إدارة بايدن، وتنتظر ضرائب جمركية أشد وأوسع نطاقاً على منتجاتها المصدرة إلى الولايات المتحدة، فضلاً عن الضرائب التي ينوي ترامب فرضها على دول أخرى كثيراً ما لجأ إليها المصنّعون الصينيون للاتفاق

⁸ Ben Chu, "Would Donald Trump's Tariffs Hurt US Consumers?" BBC, 26/11/2024, accessed on 28/12/2024, at: <https://acr.ps/1L9zRfV>

⁹ D. Rediker, "The Consequences of Trump's Tariff Threats," Brookings, 11/12/2024, accessed on 28/12/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQOz>



على القيود المفروضة على السلع الصينية. وعلى الرغم من تنامي حدة القيود المفروضة على عدد من المنتجات الصينية، فإنها ما زالت تمثل جانباً كبيراً من المستوردات الأميركيّة، ولا سيما المنتجات الإلكترونيّة والأدوات الكهربائية التي تُعدّ الصين مصدراً ل نحو 27 في المئة منها، فضلاً عن الملابس والمنسوجات بندو 24.5 في المئة، والبلاستيك والمطاط بندو 20.6 في المئة، والآلات التي تشَكّل المنتجات الصينية وحدها بندو 18.3 في المئة من إجمالي المستوردات الأميركيّة منها¹⁰. وإذا ما شملت التدابير الجمركيّة الجديدة لترامب هذه السلع والمنتجات وغيرها، فإن درجة تأثير الصادرات الصينية بالإجراءات المحتملة قد تكون كبيرة، وستعتمد في الحصيلة على نطاقها وحدتها، وستعتمد أيضًا على قدرة الصين نفسها على احتواء جانب من تداعياتها من خلال تقديم الدعم لصناعاتها، أو خفض قيمة عملتها، أو التوجه نحو الخيار الأكثر حدة، وهو تطبيق قيود مماثلة على المنتجات الأميركيّة، أو أكثر حدةً مثلاً. وحينئذ، سيواجه الاقتصاد العالمي تحديات ستقيّد على نحو مباشر أو اصر نموه.

سادساً: النّقمة على الجهاز الفدرالي

إن النهج الاقتصادي المحدث لترامب لن يقتصر على إعادة النظر في هيكلية الضرائب العامة واستخدام الضرائب الجمركيّة سلائماً تجاه الشركاء التجاريين، بل سيتضمن أيضًا خطوة تطمح إلى الحد من نفقات الجهاز الحكومي التي يعتقد ترamp أنّها مرتفعة جدًا، وأنه يكتنفها حيز كبير من الهراء والفساد. فوفقاً لما هو معلن، سيعمل على تنفيذ برنامج وطني شامل بقيادة الداعم الرئيس لحملته الانتخابية، الوزير المكلف بحقيقة جديدة، إيلون ماسك، وقد أطلق عليها "وزارة الكفاءة الحكومية". وهي وزارة يهدف من خلالها إلى الحد من الإنفاق الحكومي بندو الثالث؛ أي ما يعادل ثمانية أضعاف حجم الهراء المقدر رسميًا في الإنفاق الحكومي. وسيشمل ذلك، بالضرورة، مجالات وقطاعات مهمة؛ مثل مجالات الدفاع، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، والرعاية الصحية أيضًا. ويرى العديد من الاقتصاديين أن هذا الأمر ما هو إلا إعادة إنتاج لسياسة "شد الأحزمة" التي انتهجهها وزير المالية الأميركي أندرو ميلتون في إدارة الرئيس الأميركي الأسبق هربرت هوفر، التي كان لها دور كبير في تعميق حالة من الكساد مرّ بها الاقتصاد الأميركي في ثلاثينيات القرن العشرين الأولى¹¹.

سابعاً: ترamp والمهاجرون

ما من شك في أن الفترة الثانية لرئاسة ترamp ستشهد تغييرًا كبيراً في سياسة الهجرة التي سعى لتقييدها خلال فترة حكمه الأولى. فالهجرة كانت هي القضية المدورية الأبرز في حملته الانتخابية، وليس ثمة أي إشارة لتغيير موقفه منها بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية. وقد تعهد باتخاذ تدابير صارمة للحد من الهجرة القانونية، والهجرة غير القانونية؛ بما في ذلك إلغاء برنامج الإجراء المؤجل للقادمين في مرحلة الطفولة، وإعادة العمل بسياسات "العبء العام" المقيدة، وتنفيذ عمليات ترحيل جماعية، وإنهاe حق الجنسية بالولادة، وإعادة سياسة "البقاء في المكسيك"، والحد من الحماية الإنسانية والاجتماعية للمهاجرين غير القانونيين. وعلى الرغم من القيود والحدود القانونية واللوگستية والأمنية والمالية التي قد تحول دون تحقيقه لخطته كلها وفقاً للنتائج التي يريد، فإن المرحلة المقبلة قد تشهد تراجعاً كبيراً في أعداد المهاجرين، القانونيين وغير القانونيين، على نحو ربما لم تشهده الولايات المتحدة منذ تأسيسها¹².

¹⁰ J. Contreras, M. Lovely & J. Yan, "No Trade Tax is Free: Trump's Promised Tariffs Will Hit Large Flows of Electronics, Machinery, Autos, and Chemicals," Peterson Institute for International Economics, 12/12/2024, accessed on 28/12/2024, at: <https://acr.ps/1L9zR2q>

¹¹ Stiglitz.

¹² D. Pillai & S. Artiga, "Expected Immigration Policies Under a Second Trump Administration and Their Health and Economic Implications," Kaiser Family Foundation, 21/11/2024, accessed on 28/12/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQXz>



وفي الوقت الذي يعوّل فيه تراسب على نتائج اقتصادية إيجابية لخطته هذه تجاه المهاجرين، ثمة شبه إجماع لدى العديد من الاقتصاديين بأنّ تداعيات هذه السياسة، في حال تطبيقها، ستكون وخيمة على الاقتصاد الأميركي. فالعدد من أعداد المهاجرين من شأنه الإضرار كثيراً باحتياجات مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمة من العمالة، خصوصاً مع انخفاض معدلات بطالة الأميركيين، وعدم توافر مخزون كافي من القوى العاملة الأميركيّة القادرة على إشغال فرص العمل التي يشغلها المهاجرون. فغالبية الوظائف التي يشغلها هؤلاء هي متداولة المهارة، والأجور التي يتلقاها لا تناسب العمال الأميركيين؛ وهو ما يعني بالضرورة تقليداً للإمكانات الإنتاجية بالنسبة إلى جانب كبير من الأنشطة الاقتصادية، لا سيما قطاع الإنشاءات الذي تبلغ نسبة العاملين فيه من الأجانب نحو 25 في المئة من إجمالي عدد المشغلين في هذا القطاع، وكذلك الحال بالنسبة إلى أنشطة رعاية المسنين والرعاية المنزلية والمطاعم، وغيرها من الأنشطة التي تعتمد كثيراً على العمالة المهاجرة. وقد تمتد آثار هذه السياسة إلى جميع الأنشطة العاملة بالولايات المتحدة من خلال الترابط والتداخل في سلاسل الإنتاج، فضلاً عن التراجع في الطلب الكلي المدفوع بإنفاق المهاجرين أنفسهم. وبناءً عليه، من المحتمل أن تفضي سياسات تقيد الهجرة والحد من المهاجرين، التي يزمع تراسب تفيذها، إلى ارتفاع كبير في تكلفة الإنتاج والأسعار، وإلى تباطؤٍ في نمو الاقتصاد الأميركي بدايةً من أول يوم له في البيت الأبيض.¹³

ثامناً: الدول العربية المصدرة للنفط وأجندة تراسب السياسية والاقتصادية

في أجندة تراسب الاقتصادية المعلنة، لم تكن الدول العربية حاضرة في خطاباته ومداخلاته، فجُلّ تركيزه كان على الصين التي ينظر إليها بوصفها عدواً اقتصادياً لدوّاً، وعلى دول أخرى - مثل كندا والمكسيك - ينظر إليها على أنها دول تنتفع من الولايات المتحدة على حساب الأميركيين، وقد وصف المكسيك بالتخاذل في ضبط هجرة مواطنيها غير القانونية إلى الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، تكون الدول العربية، المصدرة للنفط، على وجه التحديد، ضمن الدول الأكثر تضرراً بالسياسات التي يزمع تراسب تفيذها، إضافة إلى الولايات المتحدة نفسها.

إنّ مسارات التضرر التي يمكن تصور تدقيقها متعددة؛ فمنها المباشر، ومنها المرتبط على نحو أساسياً باستراتيجية تراسب النفطية، ومنها غير المباشر المرتبط بالتداعيات الاقتصادية المحتملة للسياسات الإقتصائية والحروب التجارية التي يزمع خوضها؛ ولا يختص ذلك بالاقتصاد الأميركي وحده، بل إنه يشمل الاقتصاد العالمي برمته.

1. الآثار المباشرة: المدىان المتوسط والبعيد

تتعلق هذه الآثار المباشرة بالدول النفطية العربية، فجُلّها يرتبط بحجم الإنتاج العالمي من النفط؛ أي بجانب العرض الذي طالما أدّى دوراً مباشراً في تحديد أسعاره عالمياً، وقد تمكّن كارتل المنتجين ضمن أوبك بنطاقها الأساسي والمتوسّع، إلى حدّ ما، من "ضبط إيقاعه" خلال السنوات والعقود الماضية. وإذا ما افترضنا نجاح حزمة تراسب النفطية في دفع المنتجين والمستثمرين على ضخ المزيد من الاستثمارات في القطاع النفطي الأميركي، فربما يحتاج ذلك إلى أعوام قبل أن تشرع الطاقات الإنتاجية الجديدة في ضخ إنتاجها في السوق الأميركي خصوصاً، والأسواق العالمية عموماً. ومع تحديد العوامل الأخرى المرتبطة بالطلب وافتراض استقرار الظروف الجيوسياسية على ما هي عليه اليوم، فإنّ تأثير ذلك في الأسعار سيعتمد على تكلفة الإنتاج الفعلية لهذه

¹³ L. DePillis, "Trump's Immigration Plans Could Bring an Economic Toll," *The New York Times*, 13/11/2024, accessed on 28/12/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQwZ>

الطاقات الإنتاجية الجديدة التي ستتعدد المستوي الذي يمكن أن تنخفض إليه أسعار النفط عالمياً. وأيًّا كانت هذه التكالفة، فإن نجاح سياسة ترامب في توسيع طاقات القطاع النفطي الأميركي الإنتاجية سيشكل ضغوطاً أكثر عمقاً وديمومة على أسعار النفط الخام، وسيدفعها إلى الانخفاض في المدىين المتوسط والبعيد.

في مقابل ذلك، قد يكون نجاح سياسة تراسب في زيادة الطاقات الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال، فضلاً عن تأثيره في أسعار الغاز العالمية، أقلّ حدة من تلك التأثيرات التي سترتب على أسعار النفط عالمياً، وذلك لعدة اعتبارات: لعل أبرزها الخصوصية المحيطة بتصدير الغاز الطبيعي المسال، ونقله، وتوزيعه، وأليات بيعه وشرائه، وهو ما يجعله أقل انقياداً لمعطيات الأسواق العالمية. فعمليات بيع الغاز تخضع لاعتبارات تعاقدية وتفاوضية ثانوية في أغلب الأحيان، وأسعار بيعه تتفاوت بحسب البلد والإقليم. وعلى الرغم من هذه الخصوصية، فإنه يوجد رابط كبير بين أسعار النفط وأسعار الغاز الطبيعي المسال؛ على الأقل، في المديين المتوسط والبعيد. ومن ثم، فإن تأثيرات السياسات التي سيتبعها تراسب تجاه القطاع النفطي في حال نجادها، ستمتد آثارها إلى قطاع الغاز، لكن ربما كان تأثير هذه السياسات يحتاج إلى مدة زمنية أطول في هذا القطاع مقارنةً بتأثيرها في قطاع النفط.

يتمثل التحدي المدحّق بالدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال، ومن بينها الدول العربية التي تعتمد كثيراً على تصديره، يتمثل في الشروط والضغوط التي يمكن أن تفرضها إدارة تراحب على الدول المستوردة له، والتي قد تمثل مزاحمة مباشرة للدول المصدرة للغاز في أسواقه العالمية. ولعل أكثر الدلالات على ذلك، تلوّيح تراحب بفرض عقوبات اقتصادية متمثّلة في ضرائب جمركية على صادرات أوروبا إلى الولايات المتحدة، في حال عدم قيامها بتسهيل ولوج النفط والغاز الأميركي إلى أسواقها.

٢. ضغوط غير مباشرة، لكنها سريعة التأثير

بالنسبة إلى أجندـة ترائبـ الاقتـادـية غـير النفـطـية، التي تتصـدرـها السـيـاسـات الحـماـئـيةـ الحـادـةـ وـخـفـضـ الإنـفـاقـ الحكومـيـ وـتـقيـيدـ الـهـجـرةـ، ثـمـةـ - كماـ أـشـرـنـاـ منـ قـبـلـ - شـبـهـ إـجـمـاعـ بـيـنـ الـاقـتـادـيـينـ وـالـمـتـدـصـمـينـ عـلـىـ أـنـ مـالـاتـهـاـ قدـ تكونـ وـخـيـمةـ عـلـىـ الـاقـتـادـ الـأـمـيرـكـيـ، فـضـلـاـ عـنـ الـاقـتـادـ الـعـالـمـيـ؛ إـذـ قـدـ تـشـهـدـ السـنـوـاتـ المـقـبـلـةـ تـبـاطـئـاـ فيـ النـمـوـ الـاقـتـادـيـ الـعـالـمـيـ وـضـغـوـطـاـ تـضـخـمـيـةـ قـدـ تـدـولـ دونـ خـفـضـ أـسـعـارـ الـفـائـدةـ، وـارـتـبـاكـاـ فيـ درـكـ التـجـارـةـ الـعـالـمـيـ، وـغـيرـ ذـلـكـ منـ التـحـديـاتـ الـتـيـ تـحدـدـ منـ مـسـتـويـاتـ الـطـلـبـ الـعـالـمـيـ عـلـىـ النـفـطـ وـالـغـازـ، وـهـوـ ماـ يـعـنـيـ بالـضـرـورةـ تـرـاجـعاـ فيـ أـسـعـارـ الصـادـراتـ الـهـيـدـرـوـكـربـونـيـةـ إـذـ اـفـتـرـضـنـاـ، عـلـىـ الـأـقـلـ، اـسـتـقـرارـ الـأـوضـاعـ الـجيـوسـيـاسـيـةـ الـعـالـمـيـةـ، وـالـأـقـالـيمـ الـتـيـ تـضـمـ الـبـلـادـانـ الـمـصـدـرـةـ لـلـنـفـطـ وـسـلـاسـلـ تـوزـعـهـاـ عـلـىـ وـجـهـ الـخـصـوصـ.

تاسعًا: اعتبارات أخرى ستزيد التحديات حدةً

في الجانب الآخر من "المعادلة"، ثمة تطورات كبيرة تشهدها صناعة السيارات وأنماط استخدامها في أرجاء واسعة من العالم. فتكنولوجيا السيارات الكهربائية وإنتجاتها ومبيعاتها تشهد كلّها تطويراً سريعاً وتنافساً محتدماً بين كل الشركات المصنعة لها، وقد أصبحت تشكّل تحدياً متزايداً لصناعة السيارات التقليدية، على الرغم من التحسن الكبير المشهود في كفاءة استهلاك هذه السيارات للوقود وانخفاض تكلفتها التشغيلية. فخلال عام 2023، وصلت مبيعات السيارات الكهربائية إلى نحو 14 مليون سيارة، مرتفعة بذلك بنحو 35 في المائة عن مستوياتها في عام 2022، ومشكلة لنحو 18 في المائة من إجمالي مبيعات السيارات عالمياً. وفي الوقت الذي تركّزت فيه مبيعات هذه السيارات في كل من الصين التي شكلت وحدها نحو 60 في المائة من إجمالي مبيعات السيارات الكهربائية في العالم، والاتحاد الأوروبي بنحو 25 في المائة، و10 في المائة في الولايات



المتحدة، ثمة العديد من دول العالم التي تشهد نمواً في مبيعات هذه السيارات على نحو يفوق نموها في مبيعات السيارات التقليدية¹⁴.

وعلى الرغم من انحسار العمل ببرامج الدعم الذي تقدمه عدد من الدول بشأن صناعة السيارات الكهربائية، وتدفيف المستخدمين على اقتنائها، والتوجهات المستجدة إلى تبسيط المعايير البيئية التي تحفز على اقتناء هذه السيارات، أو التخلص منها، على غرار التوجه لدى الإدارة الأمريكية الجديدة، تشير التوقعات إلى استمرار نمو الطلب على السيارات الكهربائية بوتيرة مرتفعة على نحو سيعملها بشكل في عام 2035 نحو 50 في المائة من إجمالي مبيعات السيارات عالمياً.

بطبيعة الحال، لهذه التطورات دلالات وتداعيات مهمة بالنسبة إلى الدول المصدرة للنفط؛ فنحو 60 في المائة من استهلاك النفط العالمي يُوجّه إلى تزويد السيارات بالوقود، ويعني التوجه إلى السيارات الكهربائية بالضرورة انخفاضاً في حجم استهلاك الوقود التقليدي؛ إذ تشير التقديرات إلى أنَّ هذه السيارات ستستهلك، بدايةً من عام 2030، في الاستغناء عن نحو 6 مليارات برميل نفط يومياً من الاستهلاك العالمي، وعن أكثر من 10 مليارات برميل بدايةً من عام 2035.

وتشير المستجدات المرتبطة بصناعة السيارات الكهربائية إلى انحسار فجوة التكاليف القائمة بينها وبين السيارات التقليدية، وإلى أنها قد تنخفض خلال سنوات قليلة مقبلة، فضلاً عمّا تذهب به من حيث الميزات التشغيلية والدينامية، مقارنة بالسيارات التقليدية¹⁵. وإذا ما تمكنت الشركات المصنعة للسيارات الكهربائية من تحسين أدائها وخفض تكلفة إنتاجها على نحو يزيد على ما هو متوقع، فربما نشهد تراجعاً أكثر حدة في استهلاك النفط، وهو ما قد يشكل ضغوطاً سعرية وتحدياً إضافياً بالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط.

تزامناً مع هذه التطورات المتتسارعة في صناعة السيارات الكهربائية والإقبال عليها، تشهد السيارات التقليدية تحسناً مستمراً في كفاءة استهلاكها للوقود؛ ما يعني أيضاً ضغوطاً إضافية على مصدر روافد النفط. فالتحدي لا يكمن في الاستغناء التدريجي عن النفط بوصفه وقوداً للسيارات فحسب، بل إنه يكمن أيضاً في تباطؤ الطلب على النفط المرتبط بالسيارات التقليدية نفسها¹⁶.

عاشرًا: التداعيات المالية على الدول العربية المصدرة للنفط

وما لا شك فيه أن أسواق النفط العالمية ستكون في مواجهة معطيات جديدة مهمة خلال السنوات القليلة المقبلة، معظمها مرتبط باتجاه الدورة الاقتصادية للاقتصاد العالمي التي ستتأثر - لا محالة - سلبياً بالسياسات التي تزمع إدارة الرئيس الأمريكي المنتخب تنفيذها خلال السنوات الأربع المقبلة. أما في المديين المتوسط والبعيد، فستكون التحديات أكثر عمقاً وامتداداً، وسيكون في مقدمتها التحديات المرتبطة بجانب العرض؛ فإذا ما نجحت سياسة تراسب في تحقيق أهدافها، ربما يواجه هذا الجانب طفرات حادة يمكن أن تصل إلى حد إغراق السوق، وهي تتزامن أيضاً مع التحولات الهيكيلية في جانب الطلب المدفوعة على نحو أساسي بالتغييرات التي يشهدها قطاع النقل على الطرق، الآخذ في التحول على نحو متسرع نحو السيارات الكهربائية بدلاً من السيارات التقليدية. فهذا القطاع يشكل وحده حالياً نحو 60 في المائة من إجمالي الاستهلاك العالمي للنفط. وإذا ما افترضنا استقرار الاعتبارات اللوجستية وبقاءها على ما هي عليه اليوم، فإن حصيلة هذه الديناميات ستدفع أسعار النفط والغاز إلى الانخفاض، وربما كان ذلك على نحو أكثر حدة، في المديين المتوسط والبعيد.

¹⁴ IEA, "Global EV Outlook," accessed on 28/12/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQJR>

¹⁵ M. Partridge, "The Evolution of the Car Industry," *MoneyWeek*, 19/6/2024, accessed on 28/12/2024, at: <https://acr.ps/1L9zRhX>

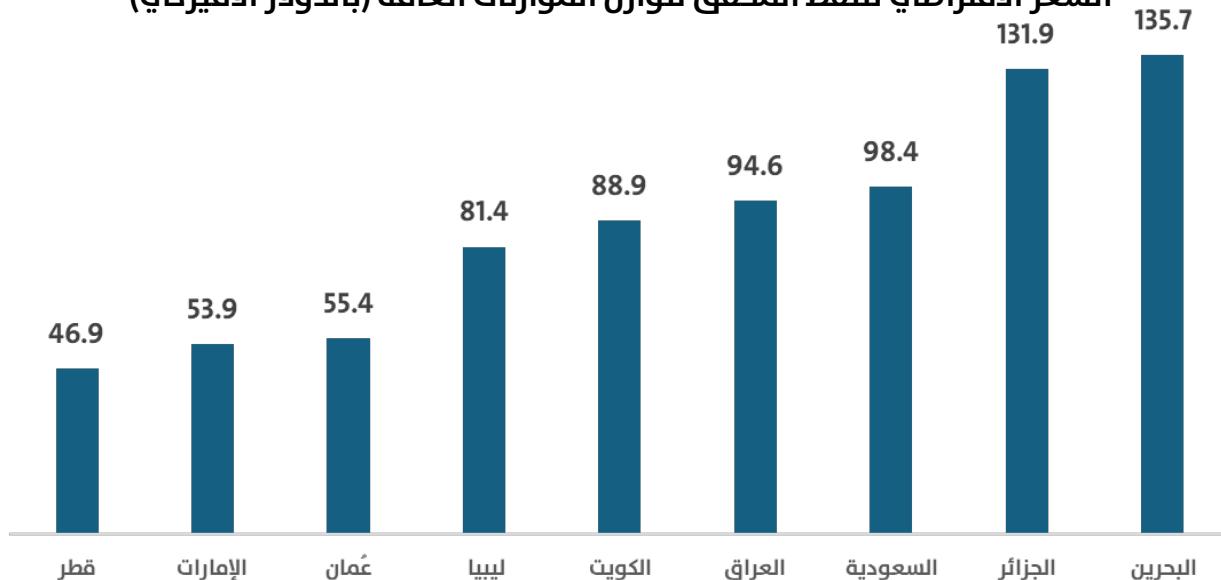
¹⁶ U.S. Environmental Protection Agency, *The 2024 EPA Automotive Trends Report*, EPA-420-R-24-022 (November 2024).



بطبيعة الحال، تُعدّ درجة تأثّر الدول العربية المصدرة للنفط والغاز بالانخفاضات المحتملة والمستدامة في أسعار النفط متفاوتة، وهي تعتمد على هيكل موازناتها العامة والتزاماتها المستقبلية ونطاق تنوع اقتصاداتها وعمقيها. وفي إطارها الضيق، المرتبط أساساً باختبار دور الإيرادات النفطية في تغطية الالتزامات المالية السنوية المترتبة على حكومات الدول المصدرة للنفط، باعتباره مورداً عاماً للدولة، يلجأ صندوق النقد إلى احتساب السعر الافتراضي الذي يمكن أن يتحقق للموازنة العامة توازناً بين إيراداتتها العامة ونفقاتها العامة. فوفقاً لهذا المعيار، فإنّ الأسعار الحالية للنفط الخام هي أقل من السعر الذي يحقق للدول العربية توازناً بين إيراداتتها ونفقاتها العامة، وتستثنى من ذلك دول، هي: قطر، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، وهو ما يعني أنّ أي انخفاض قد يطرأ على أسعار النفط سيؤدي إلى ارتفاع عجز موازناتها العامة وإثقالها بمزيد من الديون.

(4) الشكل

السعر الافتراضي للنفط المدقق لتوازن الموازنات العامة (بالدولار الأميركي)



المصدر:

IMF, *Breakeven Oil Prices*, World Economic Outlook Database, accessed on 28/12/2024, at: <https://acr.ps/1L9zR95>

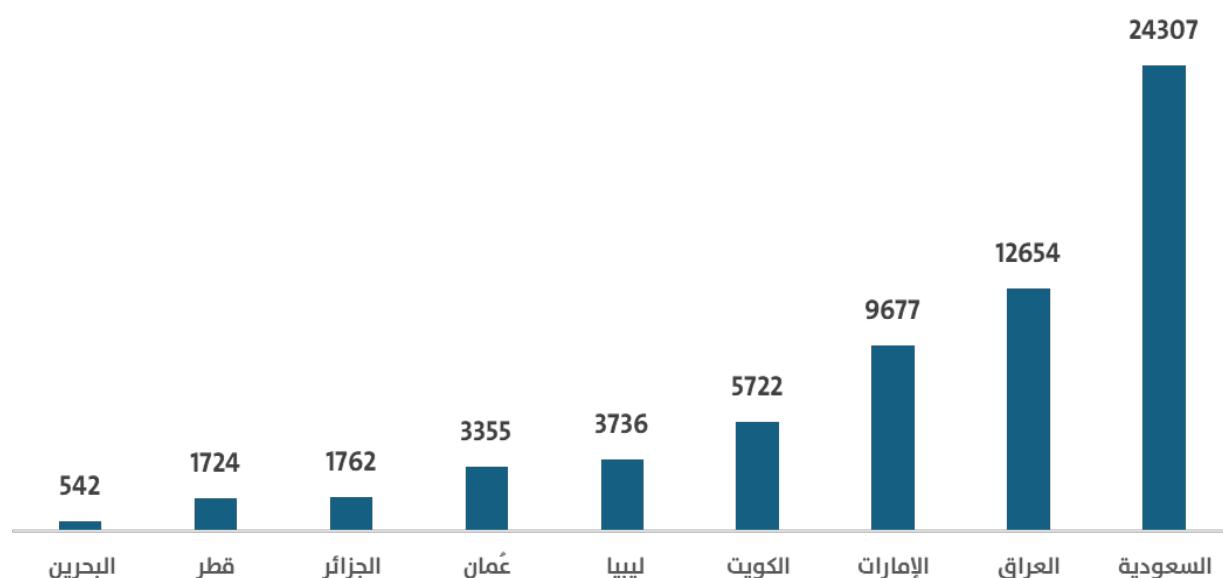
إذا افترضنا انخفاضاً في سعر برميل النفط الخام بـ 10 دولارات مثلاً، فإنّ تراجع الإيرادات العامة للدول العربية سيُقدر بنحو 64 مليار دولار أمريكي، وستكون التداعيات المالية لهذا السيناريو الافتراضي أكبر بالنسبة إلى السعودية التي تعدّ المصدر الأكبر عربياً للنفط الخام الذي قد يصل إلى مستوى يتجاوز مستوى الانخفاض في إيراداتتها بنحو 24 مليار دولار، يليها العراق بنحو 13 مليارات دولار.

وإذا ما قورنت الخسائر المالية المقدرة بالناتج المحلي للبلدان العربي، فسيكون عبء الانخفاض أكبر على الدول العربية التي لا يزال القطاع النفطي هو الأكثر هيمنة على اقتصادها. فعلى سبيل المثال، قد تصل نسبة الإيرادات المفقودة من انخفاض سعر برميل النفط الخام بـ 10 دولارات إلى نحو تقدّر الخسائر المالية فيه بالنسبة إلى ليبيا بأكثر من 8 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو 5 في المئة بالنسبة إلى العراق، في حين يُقدر العباءة المالية النسبية إلى كل من قطر والإمارات بأنه سيكون أقلّ من نقطة مؤوية واحدة من ناتجها المحلي الإجمالي. وبطبيعة الحال، تقارب هذه السيناريوهات الآثار المالي المباشر لأي انخفاض متوقع في أسعار النفط عالمياً، لكن الآثار الإجمالي سيكون أكثر حدة إذا ما تزامن التراجع في إيرادات صادرات هذه الدول مع خفض في مستوى الإنفاق الحكومي الذي يُعدّ محركاً رئيساً لنمو القطاعات النفطية في غالبية الدول العربية المصدرة للنفط.



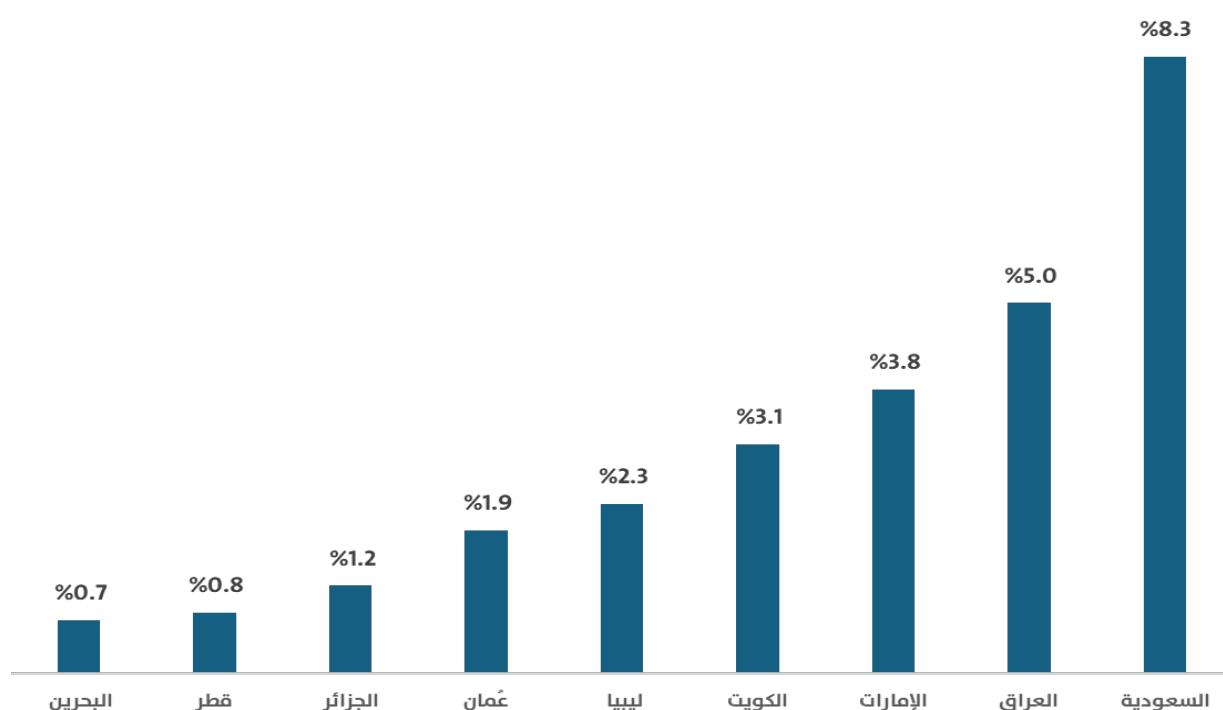
الشكل (-5ا)

حجم الانخفاض في الإيرادات العامة السنوية في حال انخفاض سعر النفط الخام بـ 10 دولارات أميركية (مليون دولار)



الشكل (-5ب)

حجم الانخفاض في الإيرادات العامة السنوية في حال انخفاض سعر النفط الخام بـ 10 دولارات أميركية من الناتج المحلي (في المئة)



* تم الاحتساب بناءً على:

OPEC, *Annual Statistical Bulletin 2024*, accessed on 28/12/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQOs>; The World Bank, "World Development Indicators: Countries' Profile," accessed on 28/12/2024, at: <https://acr.ps/1L9zQJD>



حادي عشر: ماذا بعد؟

في وقت يصعب فيه توقع الكيفية والحدية اللتين سينفذ بهما تراكم أجندته التي أعلنتها في أثناء الانتخابات وفيما بعدها، تشير المؤشرات والدلائل إلى "أيام صعبة" ومربكة في انتظار مختلف الأسواق العالمية، وفي مقدمتها الأسواق النفطية. وفي أفضل السيناريوهات المحتملة وأقلها حدة، لن تكون الديناميات التي ستتمدّح عنها في مصلحة الدول المصدرة للنفط، وفي مقدمتها البلدان العربية التي ربما تواجهه نوعين من التحديات؛ أولهما مرتبط بالاختلالات ومثبات نمو الاقتصاد العالمي التي ستترجم عن مضي الرئيس المنتخب قُدُّماً في دروبه التجارية وسياسات لي الذراع، وما سيترتب على ذلك من تراجع في مستويات الطلب على النفط الخام عالمياً. أما ثانيهما، وهو الأمر الأكثر حدة وعمقاً على المدى المتوسط والبعيد، فيتمثل في حالة إغراق محتملة للأسواق، النفط العالمية إنْ أفضت حزمة الإجراءات، التي يزمع تراكم تنفيذها، إلى زيادة طاقات استخراج النفط في الولايات المتحدة. خلال الإطار الزمني ذاته، ستكون البلدان المصدرة للنفط في مواجهة التحديات المرتبطة بالتطورات التكنولوجية المتتسارعة التي تشهدها صناعات السيارات الكهربائية، والتي قد تستأثر بحصة متنامية من مبيعات الأسواق العالمية، على الرغم من الضغوط التي قد تتعرض لها في حال اتجاه أسعار النفط إلى الانخفاض بوتيرة قد تحدّ من تنافسيتها أمام السيارات التقليدية.

بالنظر إلى كل هذه المستجدات وتداعياتها المالية، قد يتطلّب الأمر من البلدان العربية المصدرة للنفط إعادة النظر في سياساتها، وأجendasها الاقتصادية التي خصّت مبالغ طائلة لتنفيذها. فالانحسار المتوقع في العوائد المالية من القطاع الهيدروكربوني، وضعف القدرة على تمويل برامج التنويع الاقتصادي، سيطلبان بالضرورة التركيز على المجالات الأكثر قدرةً على تحقيق التنويع الاقتصادي بمفهومه العميق الأقل اعتماداً على الإنفاق الحكومي، وسيطلب أيضاً إعادة النظر في استثمارات صناديقها السيادية؛ على نحو يتوافق مع التغيرات التي تستشهد بها المنظومة الاقتصادية العالمية. أما بالنسبة إلى الدول التي يمثل فيها الغاز جانباً كبيراً من صادراتها وإيراداتها، فهـي اليوم أمام تحديات إضافية مرتبطة بالمزاحمة في الأسواق العالمية. ولعل أبرز الدلالات على ذلك تلوّح تراكم بتقييد وصول الصادرات الأوروبية إلى الأسواق الأميركيـة في حال عدم اتخاذ الاتحاد الأوروبي تدابير تسهـل وصول الغاز والنفط الأميركيـي إلى أسواقها. ومن ثمـ، قد يتطلب الأمر من الدول العربية المصدرة للغاز الطبيعي البحث عن أسواق إضافية وبديلة، وأنماط تعاقدية جديدة، تضمن لها التوسع في أسواقها في المستقبل.



المراجع

- Contreras, J., M. Lovely & J. Yan. "No Trade Tax is Free: Trump's Promised Tariffs Will Hit Large Flows of Electronics, Machinery, Autos, and Chemicals." Peterson Institute for International Economics, 122024/12/. at: <https://acr.ps/1L9zR2q>
- Federal Reserve Bank of New York. Center for Microeconomic Data. *Household Debt and Credit Report*. no. Q12024. at: <https://acr.ps/1L9zQqp>
- Federal Reserve Economic Data of St. Louis. *Household Debt to GDP for United States*. Report no. HDTGPDUSQ163N. Aug 1, 2024. at: <https://acr.ps/1L9zQoW>
- Guzman G. & K. Melissa. *Income in the United States: 2023*. United States Census Bureau. Report no. P60282-. September 10, 2024.
- IMF. *Breakeven Oil Prices*. World Economic Outlook Database. at: <https://acr.ps/1L9zR95>
- OPEC. *Annual Statistical Bulletin 2024*. at: <https://acr.ps/1L9zQOs>
- Pillai D., & S. Artiga. "Expected Immigration Policies Under a Second Trump Administration and Their Health and Economic Implications." Kaiser Family Foundation. 212024/11/. at: <https://acr.ps/1L9zQXz>
- Rediker, D. "The Consequences of Trump's Tariff Threats." Brookings. 112024/12/. at: <https://acr.ps/1L9zQOz>
- The World Bank. "World Development Indicators: Countries' Profile." at: <https://acr.ps/1L9zQJD>
- U.S Bureau of Labor Statistics. "12-Month Percentage Change, Consumer Price Index." at: <https://acr.ps/1L9zRkU>
- U.S. Environmental Protection Agency. *The 2024 EPA Automotive Trends Report*. EPA-420-R-24022-(November 2024).